

المحور الثاني: نظريات الاعلام

المحاضرة السابعة: نظرية المسؤولية الاجتماعية

1- منطلقات نظرية المسؤولية الاجتماعية:

تنطلق النظرية من فلسفة "الأنا الاجتماعي"، والذي يتمثل في السنن الاجتماعية والعادات والتقاليد والقانون الوضعي. أو قد ينطلق من "الأنا الفردي" وهو سلطة خارجة عن المجتمع كما عبر عن ذلك سيد عثمان. وفي الحالتين فإن المسؤولية الاجتماعية تقوم على مرتكزات وعناصر مرجعية قد تكون ثابتة كما هو الحال في العقائد وبعض الأحكام الشرعية، أو متحركة مثل العادات والتقاليد، وهي التي يبنى عليها الفرد الصور الذهنية والأحكام تجاه الأشياء.

المسؤولية الاجتماعية هي فلسفة إصلاحية للنظام الليبرالي الذي شهدت فيه الصحافة امتدادات غير أخلاقية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتشرت الصحافة الصفراء والممارسات الصحفية غير الأخلاقية التي تستند بشكل عام إلى منظور الدستور الأمريكي للحرية في التعديل الأول من وثيقة الحقوق، والذي يمنع المشرع الأمريكي من التدخل في أي شأن من شؤون الصحافة.

وقد لعب تزايد الاحتكار وتركيز ملكية الصحف ووسائل الإنتاج دورا مهما في تعريض فلسفة الحرية للنقد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، مثل تلك التي وجهها ثيودور بيترسون لها، والتي تلخص في اكتساب الصحافة سلطة عظيمة لخدمة أهداف خاصة، كما أنها أصبحت تابعة للمصالح الكبرى للمعلنين والذين أصبحوا يتدخلون في افتتاحياتها، إضافة إلى مقاومتها للتغير الاجتماعي وتناولها لمواضيع سطحية في المجتمع.

وقد كانت البداية لتأسيس هذا المنظور في تنظيم الممارسة الإعلامية، ه تقرير لجنة هوتشينز Hutchins الذي صدر سنة 1948، والتي اعترفت بفشل السوق الحر في تحقيق الوعد بحرية الصحافة والتوقعات المرتبطة بها لخدمة المجتمع.

2- مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية:

لخص دينيس ماكويل D. McQuil المبادئ الرئيسية لهذه النظرية في العناصر التالية:

- هناك التزامات يجب على وسائل الإعلام أن تقوم بها تجاه المجتمع.
- التقيد بالمعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات مثل الحقيقة، الدقة، الموضوعية، والتوازن والتي تعتبر قيما أخلاقية تساعد على الوفاء بالتزامات وسائل الإعلام تجاه المجتمع.

- هذه القيم الأخلاقية السالفة الذكر تستوجب إيجاد تنظيم ذاتي للمهنة الإعلامية في إطار القوانين سارية المفعول والمؤسسات القائمة حتى تكون مقبولة لدى الجميع وقابلة للتطبيق.
- تجنب نشر المحتوى الإعلامي الذي يؤدي إلى الجريمة، العنف، الفوضى، أو يثير الأقليات في المجتمع. وهي سلوكيات قد تترتب على عدم ممارسة المهنة ضمن الأطر القيمية والقانونية التي تنتظم فيها وسائل الإعلام.
- ضمان التعددية في وسائل الإعلام لأجل تعددية في الأفكار والآراء، وضمانا لحق الأفراد والجماعات في الرد والتعليق على الأخبار ووجهات النظر.
- الالتزام بهذه المعايير ينتج مجتمعا واعيا يكون تدخله في أداء وسائل الإعلام موجها نحو تحقيق النفع العام.
- تساوي مسؤولية الصحفيين تجاه المجتمع وملاك وسائل الإعلام وسوق التوزيع والاعلان.